الخاتمة

لقد أولت التشريعات اهتماما كبيرا بحماية المستهلك و من بينها المشرع الجزائري و ذلك لسنه لنصوص جديدو الهدف منها سد أي نقص أو فراغ قانوني يمكن أن يعرض مصالح المستهلك المادية أو المعنوية للخطر .

ولقد حاولنا في هذا البحث ايضاح مسؤولية المنتج عن الأضرار التي سببتها المنتجات المعيبة سواء كانت مسؤولية مدنية أو مسؤولية جزائية ومن خلال بحثنا هذا توصلنا الى النتائج التالية :

- تطرقنا إلى مفهوم المستهلك و لاحظنا أنه يوجد فيه غموض حيث تبنى المشرع المفهوم الضيق بإعتباره معيار الإستعمال النهائي للمنتجات للتمييز بينه و بين المتدخل كما لم يخلو مفهوم العيب بدوره من جدل فقهي كبير ، أما عند حديثنا عن الضرر فقد إختلف الفقهاء في تحديد دائرة الضرر الموجبة لقيام مسؤولية المنتج فهناك من إكتفى بالأضرار الجسمانية و هناك من توسع قليلا ليضيف الاضرار المادية ينما آخرون أضافوا الأضرار المعنوية التي تصيب المستهلك .
- أما بخصوص الجزاء نجد أن المشرع أقر الكثير من المخالفات المرتكبة في حق المستهلك عقوبات خاصة و أحال بعضها على قانون العقوبات هذا الأمر ساهم في تمييز قانون حماية المستهلك عن سابقه كما انه عزز من آليات حماية المستهلك
- كما أن المشرع الجزائري بتبنيه للاقتصاد الحر و تخليه عن النهج الإشتراكي الذي كان المستهلك يتمتع في ظله بحماية أكبر و فرص أقل من ناحية الوفرة و الاختيار في مجال السلع و الخدمات كون الدولة هي المتحكمة في كل دواليب الاقتصاد الوطني.
- كما أن التقسيم التقليدي للمسؤولية المدنية إلى نظامين نظام خاص بالمسؤولية العقدية و نظام خاص بالمسؤولية التقصيرية أصبح لا يتلائم مع هذا الوضع الجديد

- وبخصوص آليات الرقابة المختلفة و التي أناط بها المشرع صلاحيات المراقبة و لردع المخالفين حفاظا على امن و سلامة المستهلك نجد أن الهيئات الإدارية بما تملكه من موارد بشرية و مادية لازالت بعيدة عن توفير حماية حقيقية للمستهلك حيث إتسمت عملية مراقبة السلع و الخدمات من مرحلة الإنتاج إلى عملية عرض المنتوج للاستهلاك بالبساطة و إفتقاد عنصر الصرامة و تطبيق نصوص قانونية على المخالفين.
- بالنسبة لدور جمعيات حماية المستهلك و بالرغم من الدور المنتظر منها سواء في مجال التوعية و لتحسين أو من خلال دورها الردعي كالدعوى للمقاطعة و اللجوء إلى القضاء إلا أن واقعها الميداني يبقى دون هذا الدور المنتظر منها و ذلك بسبب العراقيل و جمود القوانين التي تحد من فعاليتها من جهة و قلة الدعم المالي إن لم نقل انعدامه من جهة أخرى .

الاقتراحات والتوصيات:

- نقترح في هذا المجال تكثيف الدورات التكوينية لأعوان الرقابة من أجل مسايرة من أجل مسايرة كافة المستجدات على المستوى التشريعي.
- نقترح توفير الدعم المالي للجمعيات لتقوم بمهامها و إشراك أعضاء الجمعيات في الحملات التفتيشية حتى يتمكنوا من إكتساب الخبرة الفنية و الميدانية كما يجب على الجمعيات تدريب المستهلك على كيفية الحصول على حقوقه عن طريق شرح القوانين و تعليمه للطرق الاستهلاكية .
- إن أهم حماية للمستهلك هي الحماية الوقائية أي قبل وقوع الضرر بالرغم من الجهد الكبير الذي تقوم به الهياكل و الهيئات و الجمعيات فإن أهم دور يمكن أن يحقق أفضل حماية للمستهلك هو وعي المستهلك نفسه بحقوقه فيبتعد عن الإستهلاك المترف و عن المواد الغير مراقبة و التي تباع في الأسواق و على قارعة الطريق .